
الأزمة المالية العالمية وأثارها على المنطقة العربية

د. سمير الشاعر

المقدمة

■ يشهد العالم هذه الأيام أحداثاً هامة قد تكون هي الإرهابات الأولى لظهور مرحلة جديدة لم تتضح معالمها وتفصيلها بعد، فإن الأحداث دشتت حقبه تاريخية جديدة منذرة بأحداث قد تكون آثارها ومفاعيلها مختلفة عن كثير مما سبق، ويتساءل البعض:

هل هذه الأزمة أزمة عابرة؟

هل يمكن أن تنتهي بما قامت به الحكومات حتى الآن أم أنها بالفعل أزمة جوهرية وعميقة سيكون لها ما بعدها؟

تابع المقدمة

- من يتابع الأزمة بعين الفحص والتدقيق يرى أن العالم اليوم لا يزال في عين الإعصار، وتفاصيل القصة لم تنتهي بعد، ويرى أيضاً أن النتائج لم تنتهي فصولاً بعد، وأن الأيام القادمة حبلت بالتطورات التي قد تلد مجموعة من المشاكل المعقدة وليس مجرد مشكلة واحدة، لذلك لا بد من فهم الأحداث والأسباب حتى يكون بمقدورنا قراءة الواقع والانطلاق منه إلى الحل.
- فما هي الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الأخيرة وما هي تداعياتها على المنطقة العربية؟.

هناك أسباب حقيقية جوهرية وأسباب ظاهرية شكلية:

الأسباب الشكلية:

- أزمة البورصات العالمية.
- أزمة الثقة المفقودة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية .
- أزمة الرهن العقاري.(وهي الشرارة التي أظهرت الأزمة الأخيرة للعلن بعد ان كانت كالنار تحت الرماد).
- زيادة أحجام المديونية الفردية والمؤسسية.

الأسباب الجوهرية والحقيقية

وهي كثيرة نكتفي بأهمها:

- الاستسلام للسوق واعتباره هو اليد الخفية الوحيدة القادرة على الحل.
- الفائدة الربوية، (الأجر الذي يدفع لرأس المال مقابل الزمن، دون أن يكون هناك إنتاج حقيقي)(جدولة الديون ' بطاقات الائتمان)
- أزمة الاقتصاد الوهمي، البعيد عن الانتاج أو الاقتصاد العيني الحقيقي.(يشكل الاقتصاد الوهمي ما يقرب من 40 ضعف الاقتصاد الحقيقي).
- نقص أو انعدام الرقابة على المؤسسات المالية والبنوك مما أدى إلى ظهور حالات مقامرة ورهانات لا تمت إلى الاقتصاد بصلة.

تابع الأسباب الجوهرية والحقيقية

- صناديق التحوط
- غياب الضوابط الأخلاقية.
- سرعة انتقال الأنباء والعدوى كالنار في الهشيم.
- بيع الدين بالدين وانتشار السندات والتأمينات عليها.

هذا عدا عن الكثير من الأسباب الفرعية التي لا يتسع الوقت
لذكرها.

في قلب الأزمة:

- بداية الأزمة ليس في عام 2008 بل سُبقت بـ:
 - ارتفاع أسعار البترول.
 - الطفرة في سوق العقار.
 - بروز عجز مجموعة من المقترضين عن الدفع.
 - مواجهة بعض المصارف ازِمات.
 - تدخل البنوك المركزية و ضخ المليارات لمحاولة ضبط الأوضاع.
 - تأميم بعض البنوك لتجنيبها الإفلاس.
 - تخفيض اسعار الفائدة.
 - عمليات اندماج في بعض المصارف الأميركية والأوروبية.

من آثار الأزمة

- عمليات الإفلاس لأعرق المؤسسات المالية وشركات التأمين
- ضخ البنوك المركزية في كل أنحاء العالم لما يقارب 1500 مليار حتى الآن ولم تنتهي الأزمة بعد
- عقد مؤتمر الدول الصناعية الكبرى لمحاولة الخروج من الأزمة .
- بدء ظهور آثار الأزمة على الدول النامية (والعربية منها)
- عدم نجاح المحاولات حتى الآن بإيقاف التدهور.

تأثير الأزمة على الدول العربية:

- من المهم جداً ان لا ندعي بأن الأزمة لن تطالنا، فالالاقتصاد العالمي مرتبط ومتشابك، ومعالم الأزمة بدأت بالظهور.
- مشاهدة علامات التراجع في الاسواق عموماً والخليجية خصوصاً بسبب الخوف من وصول الازمة.
- انهيار أسعار البترول بشكل كبير.
- تأثير وتراجع السوق العقاري (الخليجي خاصة)
- قرارات تأخير بعض المشاريع طور التنفيذ (كمشاريع نخيل في دبي).

➤ مشاكل البطالة وخصوصاً في قطاعات البناء (مهندسون، وعمال و حرفيون)

➤ تأثير مشاريع التنمية الحكومية نتيجة تراجع سعر النفط.

رغم هذه الآثار السيئة فإنه يمكن أن تكون هذه الأزمة إذا أمعنا النظر والتفكير فيها، بداية الطريق لحلول نابذة من جلدتنا من تاريخنا وأصالتنا وعقيدتنا.

النتائج والتوصيات

النتائج:

من المبكر الحديث عن نتائج نهائية ولكن من المفيد الانتباه إلى النتائج المبدئية المتحققة وما يمكن ان يبني عليها في المستقبل القريب والبعيد:

- عدم صلاحية العديد من المشتقات المالية.
- الاقتصاد الرمزي لا يصلح كبديل للاقتصاد الحقيقي.
- ضرورة إعادة النظر بالنظرية الرأسمالية ككل أو آلياتها خاصة مُسلّمة "دعه يعمل، دعه يمر" أو عدم تدخل الحكومات بشكل مباشر لإعادة التوازن إلى السوق.
- ظهور تيارات جديدة داعية إلى أخلة الاقتصاد.

تابع النتائج

- ظهور لاعبين جدد على الساحة المالية الدولية (منها المصارف الإسلامية).
- الانعكاسات غير المباشرة على اقتصاديات الدول النامية.
- ارتفاع مستويات الاستثمار وأصحاب رؤوس الأموال.
- تراجع مستويات التداول المختلفة على صعيد الاقتصاديات.
- ارتفاع معدلات البطالة.
- ازدياد الطلب على المعونات الحكومية (الولايات المتحدة خاصة).
- ممكن الكساد بعد التعثر - التصفية - الاندماج أو الإفلاس.

التوصيات:

➤ لتحقيق الأمن الاقتصادي ينبغي:

- 1- ترك التعامل بالربا
- 2- ترك بيع لا ما يُملك
- 3- ترك بيع ما لا فائدة فيه.
- 4- ترك البيوع الوهمية.
- 5- ترك التعامل بالمشتقات المالية.
- 6- الخروج من بيع الدين.

تابع التوصيات

- 7- اعتماد الأخلاق في الاقتصاد الواقعي (العدل -الصدق - الأمانة -عدم التبذير)
- 8- اعتماد المشاركة (الغنم بالغرم) كنظام بديل عن نظام الفائدة.
- 9- استخدام المال في وظائفه الأساسية وعدم اعتماده كسلعة.
- 10- اعتماد الأصول الفنية للاقتصاد الإسلامي.